فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٣٦، سبتمبر ٢٠٠٢، جمادى الثانية/ رجب ١٤٢٣هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

مقاطعة انتخابات اكتوبر ضرورة لمنع الاستبداد المقنّن

كان الانسحاب البريطاني من الخليج في شهر اغسطس ١٩٧١ نهاية فصل مهم من تاريخ المنطقة وبداية عهد آخر له سماته وظواهره السياسية والاقتصادية التي لا تقل اهمية. فبريطانيا التي هيمنت على شؤون الخليج لمدة ١٥٠ عاما (١٨٢٠-١٩٧١) كانت خلال تلك الفترة امبراطورية مترامية الاطراف، نمخر اساطيلها مياه البحار والمحيطات، لها وجودها في اغلب مناطق العالم من خلال نظام استعماري على غرار الاستعمار الفرنسي والبرتغالي والهولندي. ولكن الحرب العالمية الثانية اثخنت جسدها بالجراح فخرجت منها (بالتحالف مع امريكا وروسيا) منتصرة على ألمانيا النازية، ولكنها تئن تحت وطأة تلك الجراح. وفي غضون ربع قرن بعد الحرب كانت الامبراطورية العجوز تتقلص تدريجيا بعد ان خسرت الهند (جوهرة التاج البريطاني) ومناطق نفوذها في جنوب شرق آسيا وافريقيا. فكان قرار الانسحاب من الخليج خطوة حتمية لكنها مفاجئة لحكامه الذين اعتمدوا في وجودهم على الحماية البريطانية بشكل مطلق. هذا الانسحاب ادى الى بروز عهد جديد كان للنفط فيه دور اساسي في تشكيل المنظومة السياسية ووضع المنطقة على الخريطة العالمية بشكل غير مسبوق. فقامت دولة الامارات العربية المتحدة متكونة من سبع مشيخات صغيرة، وحصلت عمان وقطر والبحرين على استقلالها، واصبح هناك توازن سياسي جديد بمنطقة الخليج بين الشطر الشمالي التابع لايران وساحله الجنوبي بمشيخاته ودوله العربية.

بريطانيا لم تتعب نفسها في طرح نظام سياسي عصري في المنطقة، بل حافظت على التوازن القلق بين مشيخاته مستفيدة من علاقاتها التاريخية مع حكامه للابقاء على حضور سياسي وعسكري يوازي الوجود الامريكي المتنامي. وفي غضون سنوات عشر بعد الانسحاب البريطاني الرسمي كان الخليج يضج بالحرب والاضطرابات السياسية، ويكتشف حكامه ضرورة التقارب والعمل في اطار مجلس التعاون. وبعد سنوات عشر اخرى كان الخليج يعيش مجددا مرارة الحرب في اثر الغزو العراقي للكويت. وبعد عشر سنوات ثالثة يعيش الخليج اليوم مشاكل مختلفة منها التداعي الاقتصادي واختلاف كلمة الحكام والتهديد الامريكي لاكبر دول الخليج العربية والحليف الاقوى للولايات المتحدة الامريكية. فاذا بحلفاء الامس يعيشون اليوم حالة نزاع واختلاف، واذا باعداء الامس يتقاربون ويتجاوزون خلافاتهم السابقة. فما هذا البحر المتلاطم بالامواج؟ وما سر هذا الوضع الذي يستعصي على الفهم كما يستعصي على الاستقرار؟ وما هي مشكلة هذه المنطقةالتي تأبى الاستقرار وترفض الهدوء؟

قضية اساسية كانت وما تزال عنوانا لضعف المنطقة عموما ودول الخليج بشكل خاص. تتمثل هذه المشكلة بغياب الحكم المركزي القوي الذي يؤسس على قوته انظمة حكم عصرية تتبنى مفاهيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الانسان ويقر مبدأ المحاسبة والرقابة، ولا يضيق ذرعا بالمعارضة السلمية مهما كانت شدتها. هذه الظاهرة غائبة تماما عن المنطقة ولا يلوح في الافق ما ينبيء باحتمال تحسن الاوضاع في المستقبل القريب. اعداء الامة من جانبهم يتربصون بها بعناوين متباينة، فيما يستمر حكامها في تجاهل المطالب الشعبية بتطوير الاوضاع السياسية الداخلية. فيبقى الخليج حتى اليوم منطقة متميزة بنظامها السياسي الذي يقمع الحريات العامة ويصادر حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية ويصر على الاستمرار في نمط الحكم القديم البعيد عن روح العصر وممارسات اهله. وبرغم محاولات بعض الحكام تطوير ادائهم الاداري يبقى الخليج منطقة متخلفة من ناحية المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان، ويصر حكامه على البقاء خارج حدود التاريخ. والبحرين مثال على ذلك. فما يزال الحاكم يراوح مكانه في مجال الاصلاح السياسي ويرفض اعادة العمل بدستور البلاد الشرعي الذي علق العمل به في ١٩٧٥. الغريب في الامر ان الحاكم يتصرف وكأن الشعب لا يفقه ممارساته الملتوية خصوصا الغاءه الدستور الشرعي وفرضه دستورا جديدا يفتقد ادنى مقومات الشرعية.

لقد اصبح الوضع في البلاد يتأرجح بين الرموز السياسية بسبب قوة الضربة التي وجهها الحكم للمعارضة بمشروعه الاستئصالي. هذه المرة جاءت الضربة ليس بالاعتقال والتعذيب كما فعل رئيس الوزراء في السابق بل بفرض امر واقع يقوم على اساس الغاء دستور البلاد مع تخفيف الضغط على المواطنين في ما يتعلق بالاعتقال والتعذيب، يصاحب كل ذلك برنامج دعائي يوفر للحاكم دعاية في الداخل والخارج. وتضمن المشروع ايضا تشجيع انشاء المؤسسات والجمعيات على نطاق لم تشهده البلاد من قبل، بهدف اضعاف الموقف الشعبي وهدر طاقات المناضلين في ما لا طائل فيه ضمن تلك المؤسسات المحكومة بالسقف الذي حدده الحاكم لها. وهكذا استطاع تخفيف المعارضة لمشروعه، فيما انشغل الكثيرون بتلك المؤسسات.

حتى وقت قريب كان هناك من يتطلع الى البحرين كتجربة رائدة في مجال الاصلاح السياسي والاعتراف بالرأي الآخر وتحديث نمط الممارسة السياسية. لكن ذلك تلاشى بالغاء دستور البلاد الشرعي واصبح الوضع اخطر مما كان عليه. فهناك شبه اجماع بين القوى الوطنية على رفض دستور الحاكم والمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد الشرعي. والاهم من ذلك هناك شبه اجماع شعبي على رفض سياسة تغيير التركيبة السكانية في البلاد، وهي أخطر سياسة انتهجت في العصر الحديث. هذا التراجع في العلاقة بين الحاكم والمحكومين تهدد باعادة الازمة السياسية الى البلاد، خصوصا ان الثقة بين الطرفين اصبحت معدومة تماما بعد ان اخلف الحاكم وعوده المكتوبة وخالف حتى ميثاقه الذي طرحه على الشعب للتصويت. وتتصل الازمة بفلسفة الحكم الخليفي في البلاد وشعور العائلة الحاكمة بالغربة عن بقية المواطنين لاسباب تاريخية وسياسية ونفسية، كما تتصل برفض الحكم مبدأ المحاسبة بشأن المال العام والاستحواذ على الاراضي والهيمنة على الاقتصاد، وانفاق اموال الدولة على مصالح افراد العائلة الحاكمة.

البحرين التي كانت مرشحة لموقع متقدم في مجال الحريات العامة والممارسة الديمقراطية تراجعت تجربتها كثيرا واصيب مواطنوها بخيبة أمل كبيرة بسبب ممارسات الحكم وعقليته وقصوره عن استيعاب المستوى الرفيع الذي بلغه الشعب نتيجة تجربته الطويلة في النضال السياسي المتواصل عبر عقود. وقد انتهى «العرس الديمقراطي» في البحرين قبل ان يبدأ. هذا لا يعني ان الامور سوف تعود فورا الى ما كانت عليه من حيث التوتر السياسي وانتهاكات حقوق الانسان، لكنه يعني ان الاسباب التي ادت الى التوتر عندما تم حل المجلس الوطني وعلق العمل ببعض مواد الدستور في ١٩٧٥ عادت في شكل آخر وقد يتداعى الوضع السياسي تدريجيا خصوصا فيما لو قرر الحاكم العودة الى سياسة القمع. وفي الوقت الحاضر سوف يسعى الحاكم لاظهار قدر من الحزم والثبات على الموقف وعدم التراجع عن الخطوات السلبية التي قام بها خصوصا الغاء دستور البلاد الشرعي، ولكن فشله في تحسين اوضاع المواطنين خصوصا في مجال ايجاد فرص العمل وتقليص العمالة الاجنبية وتوفير السكن المناسب وتحسين البنية التحتية في البلاد بعد عقود من التجاهل والاهمال، كل تلك الامور من شأنها ان تؤدي الى العودة الى المربع الاول. الامر المؤكد ان الحركة الدستورية التي تهدف لاعادة العمل بدستور البلاد الشرعي لن تهدأ في المستقبل القريب، بل ستواصل عملها مستفيدة من علاقاتها الدولية بهدف الضغط على الحكم واقناعه بعدم جدوى فرض نظام استبدادي بحلة دستورية. وهناك توقعات بمقاطعة انتخابات اكتوبر المقبلة التي ارادها الحاكم تظاهرة سياسية تظهر نجاح مشروعه. هذه المقاطعة من شأنها ان تفشل مشروع اسقاط الدستور على المدى البعيد. ان مقاطعة تلك الانتخابات ضرورية لافشال المشروع الحكومي الذي يهدف لاقامة نظام حكم استبدادي مقنّن وتغيير التركيبة السكانية للبلاد. اما المشاركة فتوفر له سمعة طيبة لا يستحقها.

هل فليفل كبش فداء؟

تساؤلات كثيرة تطرحها قصة عادل فليفل الذي تم تهريبه الى استراليا والذي يواجه احتمال الاعتقال بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. ففي أول سابقة من نوعها يهرب عقيد من جهاز المخابرات من البحرين وبطريقة غير شرعية كما تقول الأوساط الرسمية وهذا مناف للعقل. في بلد مزود بالحاسبات الآلية في جميع منافذه والتي يتم تحديثها تلقائياً هل يعقل أن يفر أي شخص متورط في قضية جنائية صدر بحقه منع من السفر فما بالك بمن هو متورط في قضايا فساد مالي وإداري؟ القضية رهن التحقيق، فكيف يسمح للمتهم أن يبيع أصوله في البحرين لأحد مستثمريها الكبار وهي التي تزيد عن ١٣ مليون دينار وأن توقع اتفاقية نقل الملكية خلال أيام كما صرح العقيد الهارب للصحافة المحلية في اتصال هاتفي في توجه منه لحل مشاكله المالية وديونه المتعثرة؟

أين البوليس الدولي (الانتربول) ؟ ألا يقع فليفل ضمن دائرة نفوذه؟ إذا كانت المحكمة الدستورية جادة في تطبيق دعواها أليست القرائن والأدلة كافية لإقامة الدعوة ؟ أليست كافية لإصدار حكم غيابي عليه والحجز على أصوله واستثماراته الملطخة بدماء الأبرياء ؟

فليفل الذي يدعي أنه بريء من كل التهم المنسوبة إليه ولم يرتكب إلا الخروج غير الشرعي من البلاد يقول إنه مستعد للدفاع عن نفسه ضد هذه الاتهامات التي اعتبرها «ملفقة» ولا تستند إلى ما يدعم صحتها لماذا يهرب من البلاد في وضح النهار؟ بل لماذا تفشل الحاسبات المتطورة في رصد خروجه؟ وما الداعي لهروبه أصلاً؟

إن ما يتضح من سيناريو ومشاهد هذه الدراما الفليفلية أن هذا العقيد عضو ضمن أعضاء المافيا التي لا زالت تشغل مناصب في أجهزة حساسة في الدولة وقد اقتضت الضرورة أن يتم إبعاده خارج البلاد كي لا يكشف بقية الجلادين والمتعاونين معهم ممن فعلوا أكثر مما فعل فليفل وهي عصابة غير متناهية العدد ممن يستغلون مناصبهم ونفوذهم السلطوي في ابتزاز المواطنين العزل الضعفاء والاستيلاء على أموالهم وعقاراتهم. وأولئك المساكين الذين لم يجدوا متنفساً في السابق جاءوا بعد أن وقعت الفأس في الرأس ليعلنوا عن مظلومية لا يزال إنصافهم فيها مجهولاً وهاهي أموالهم سوف تستولي عليها البنوك لإبراء ذمة العقيد النزيه الشريف فهي تطالبه بسداد ديون قروضه التي لا ضمانات تغطيها .

المهم في مسألة الوطني الكبير فليفل ليس الفساد المال رغم أنه على درجة من الأهمية – لا يمكن أن نغفلها أو نتجاهل دراستها والخوض فيها ولكن الأهم من ذلك وفي ظل الديمقراطية المتعثرة التي يطبل لها الكثيرون أن تكون الجرائم الانسانية قد نسيت أو تم التغاضي عنها في أحداث هذه القضية الصاخبة وأن يكون الهدف منها شغل الرأي العام وصرف انتباهه نحو الجريمة الجنائية بدلاً من الجرائم الانسانية كقضايا التعذيب وهتك الأعراض والحرمات وهذا أخشى ما نخشاه بهذا الخصوص.

يبدو من كلام فليفل المخلص للوطن وهو يتكام بثقة أن هناك جهات لها سلطتها ونفوذها تدعمه وستعمل على تقوية موقفه وأنها حالياً تدس السم في وسط العسل لتحقق مآربها في إحاطة جرائمه بهالة إعلامية صاخبة من الناحية الجنائية فقط في محاولة لتخدير الإرادة الشعبية المطالبة بمحاكمته في قضايا من نوع آخر قد لا يكون القانون البحريني جهة اختصاص في بحثها أو تكون جديدة بأبجديتها عليه.

مما لا يخفى على أحد الاعلان الحكومي عن ديوان للمراقبة المالية والفساد الاداري الذي تواجهه الكثير من التحديات، فهل يستطيع هذا الديوان محاسبة فليفل وعصابته في قضية الشعب الأولى والأهم والتي تمثل نموذجاً حياً لاستغلال السلطة والنفوذ الحكومي لتطويع رقاب المواطنين من أجل النفع الخاص ولو تطلب ذلك هتك الحرمات والأعراض وارتكاب جرائم إنسانية تفوق ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين من حيث الوحشية والقسوة.

على طريق أسلافنا الاحرار الذين طالبوا منذ ٧٠ عاما بمجلس تشريعي حر

برغم ما يثار حول عناصر جهاز التعذيب الذي امعن في التنكيل بابناء البحرين، فقد بقي الحكم متشبثا بتلك العناصر ورافضا التحقيق مع اي منها حول التهم المنسوبة لها بالتورط في جرائم التعذيب. وبدلا من فتح ملف عادل فليفل المتعلق بجرائم تعذيب المواطنين على مدى ربع قرن، يسعى النظام من خلال وسائل اعلامه لحصر جريمة فليفل ببعض الخلافات المالية مع بعض رجال الاعمال، وذلك لكي تطوى الصفحة عندما تحل تلك بالاشكالاتا. وعندما طالعتنا الصحف الرسمية قبل بضعة ايام بقصّة منمّقة للجلاد الهارب حول ثروته، عرضت قضيته وكأنها خلاف مالي محدود يستطيع الجلاد بموجبه بيع جزء من ممتلكاته ودفع جزء من حقوق الآخرين، ولم تتطرق القصة الرسمية الى دوره في تعذيب ابناء البحرين على مدى ربع قرن. وما تزال فصول المسرحية غامضة منذ ان اعلن عن هروبه الى خارج البلاد في اثر قضايا قضائية رفعها عدد من التجار ضده.

تلخص قصة عادل فليفل الاطار العام لسياسة الحكم في تعامله مع المواطنين وتعاطيه مع تطبيق القانون ومدى احترامه لحقوق الانسان. فبعد ان تعالت الاصوات المطالبة بالتحقيق في جرائم التعذيب واصبح واضحا عدم امكان التجاهل المطلق لمعاناة ضحايا الحقبة السوداء، قام النظام باجراءين هامشيين: احالة ايان هندرسون على التقاعد وتهريب عادل فليفل الى الخارج. فهذان الشخصان يعتبران الوجه الابشع للحقبة السوداء ومثار غضب الكثير من المنظمات الحقوقية الدولية ونشطاء حقوق الانسان. وقد تقاعد هندرسون وهو يناهز الخامسة والسبعين بعد ان اقضى ثلاثة وثلاثين عاما على رأس جهاز الامن الذي هو الاشرس في المنطقة. واعتقد الحكم ان ابعاد هندرسون عن الصورة سوف يخفف الضغط على النظام. ولكنه أبقى على بقية المرتزقة الاجانب بوزارة الداخلية مثل دونالد برايان وديفيد جامب وديفيد داربي وغيرهم. ثم قام النظام بتهريب عادل فليفل على امل ان يؤدي ذلك الى تخفيف المطالبة بالتحقيق في ملفه الاجرامي، ولكنه أبقى على بقية عناصر جهاز التعذيب وعمد الى ترقية عبد العزيز عطية الله آل خليفة، رئيس لجنة التعذيب، الى مرتبة وزير على رأس جهاز قمعي جديد. وقد بدأ عطية الله في اصدار تهديداته !!

لى المواطنين بالاعتقال والتعذيب اذا لم يمتثلوا لاوامر جهاز الامن. ولم يتطرق مشروع بالاصلاحا الى اعادة بناء جهاز الامن وعقلية العاملين فيه، وفشل في التعاطي مع ملف ضحايا التعذيب او اعادة صياغة ذهنية مسؤولي اجهزة القمع بالشكل الذي يحقق احتراما لحقوق الانسان.

يقف الشعب اليوم حزينا بسبب الانتكاسة الخطيرة التي حدثت في الشهور الاخيرة، ونادما على الثقة التي اولاها الحكم. ويتساءل الكثيرون: كيف يمكن ان نعطي الحاكم ثقتنا بعد ان سحب ثقته من ابناء البحرين؟ مؤكدين انه لو كان يثق فيهم لاعطاهم حقوقهم السياسية ولما اقدم على الغاء دستور البلاد الشرعي، ولما أعطى لجهاز القمع منصبا وزاريا تحت ادارة وزير له باعه في التعذيب. كيف يمكن الثقة في من تخلى عن العهود التي قطعها على نفسه والوعود التي قدمها للشعب؟ فما دام التشكيك في النوايا هو السمة الاساسية لطريقة تعاطي الحكم مع المواطنين، فلن تكون هناك ثقة في الحكم او رموزه خصوصا مع استمرار تصرفاتهم التي تؤكد انعدام ثقتهم في ابناء البحرين. ولقد ادرك المواطنون خواء المشاريع التي طرحها الحكم مثل انتخاب مجلس نيابي صوري مجرد من الصلاحيات والحقوق، خصوصا بعد ان شاهدوا السرعة المدهشة في اصدار تشريعات جديدة لها قوة القانون لكي يتم الانتهاء من كل ذلك قبل انتخابات اكتوبر الصورية. فكأن الحكم يقول لشعب البحرين: أسمح لك ان تنتخب مجلسا مجردا من الصلاحية، وأفرض عليك القوانين التي أريدها قبل ان ينتخب المجلس، وامنعك من المشاركة في تلك الانتخابات في اطار جمعيات سياسية لكي لا تطالبنا بتأسيس الاحزاب السياسية لاحقا، وعليك ان تكون عبدا مطيعا للملك وحاشيته، وان تقبل بنظام المكرمات، وسيادة الاحكام والقوانين الصادرة عن الملك.

ما هذا التشويه للحقائق؟ ولماذا الحديث عن الديمقراطية العريقة عندما يكون الاستبداد المقنّن هو الاطار الجديد للحكم؟ ان هناك الآن توجها شعبيا واسعا لرفض الاستبداد المقنّن بما في ذلك الدستور الذي فرض على الشعب في ١٤ فبراير بدون ان يكون للشعب رأي فيه. ومع استمرار سياسة القمع التي تمنع حرية التعبير والاحتجاج السلمي والتجمع، تتبلور يوما بعد آخر معالم مرحلة جديدة تتكرس فيها اساليب المقاومة المدنية السلمية الهادفة لاعادة العمل بدستور البلاد الشرعي وافشال خطة تغيير التركيبة السكانية للبلاد. لقد أفشل الشعب مشروع مجلس الشورى الذي فرضه رئيس الوزراء بالقوة، وهو قادر على افشال الخطط الرهيبة التي تهدف لتغيير البحرين سكانا وثقافة وتاريخا. هذا هو عنوان المرحلة القادمة التي تتسم بانعدام الثقة بين الشعب والحكم بعد ان أخلف الحاكم وعوده وأخل بالشروط التي أقر فيها ميثاقه المشؤوم.

تكريس الطائفية السياسية

أصدرت الجمعيات السياسية بيانا صحفيا بشأن تقسيم الدوائر الإنتخابية جاء فيه ما يلي:

بعد انتظار ومطالبة الشخصيات والجمعيات السياسية بأن يكون توزيع الدوائر الانتخابية عادلاً ومنطقياً يحقق العدالة بين أفراد الشعب وبما يحفظ مساهمة شعبية متوازن في المجلس المنتخب، صدر مرسوم ملكي يقضي بتقسيم المحافظة الجنوبية التي كتلتها الإنتخابية ١١,٩٩١ شخص إلى ٦ دوائر بينما وزعت محافظة العاصمة التي عدد كتلتها الإنتخابية ٤٠,٣٣٤ شخص إلى ٨ دوائر، والمحافظة الشمالية التي عدد كتلتها الإنتخابية ٦٩,٤٨٣ شخص إلى ٩ دوائر في حين قسمت محافظة المحرق التي عدد كتلتها الإنتخابية ٤٤,١٢٤ شخص إلى ٨ دوائر، والمحافظة الوسطى و عدد كتلتها الإنتخابية ٧٠,٧٣٦ شخص إلى ٩ دوائر، وذلك حسب الإحصائيات الرسمية في الإنتخابات البلدية.

إننا في الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان، لنأمل أن يواصل الحكم الاستجابة لمطالب الشعب بهذا الخصوص وإعادة النظر في هذا التوزيع بما يعزز عدالة التمثيل النسبي للناخبين في جميع الدوائر كما تطالب الجمعيات السياسية بأن يتم إجراء الإنتخابات على مستوى المحافظة بإعتبار أن النائب يمثل مجموع الشعب وليس الناخبين في دائرته ويهتم بشؤون الوطن بأكمله وليس دائرته.

الجمعيات السياسية تستنكر التحريضات المثيرة للفتنة والتفرقة في المجتمع

ضمن مطالبات شعب البحرين الأبي عبر السنين الماضية تكريس مبادئ الديمقراطية الحقيقية وقبول الآخر من دون انتقاص من أحد. وان أحد الأسباب الرئيسة وراء الأزمات السابقة والحالية هو التعامل بواقعية والاعتراف بحقيقة وجود الآخر الأمر الذي يتطلب التعاطي بموضوعية وبنفس الميزان حيال كل القضايا المرتبطة بالجميع من دون استثناء "بمن فيهم الآخر".

ومنذ أعوام مضت، طالبت القيادات الوطنية والشعبية بتفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية ودخلت بسبب ذلك المعتقلات وذاقت أصناف العذاب والتشريد والفقر مع أعداد كبيرة من أبناء وبنات هذا الشعب كانت كلها تهدف إلى مصلحة الوطن وكل المواطنين بدون تصنيف أو تمييز.

وهكذا كانت المطالبة بحقوق المواطنين في التوظيف في وزارة الداخلية والحرس وقوة الدفاع وتلك المرتبطة بالبعثات والترقيات وكل ما من شأنه رفع مستوى المعيشة لكل المواطنين من دون تمييز ومن دون التشكيك في ولاءهم ونواياهم حينما يأتي وقت العطاء فكل المواطنين أبناء لهذا الوطن وسيذودون بأرواحهم وبما يملكون من أجل عزته وكرامته.

وعندما جاء المشروع الإصلاحي، دعت القيادات الشعبية وشجعت على التصويت على ميثاق العمل الوطني، الأمر الذي كان واضحا على نتيجته، كان ذلك نابعا من إخلاصها وإحساسها بالمسئولية الوطنية وتقديم ما هو أفضل لهذه الأرض الغالية والمساعدة على اخراج الوطن من أزمته. كما قامت هذه القيادات بالدعوة إلى الدخول في الانتخابات البلدية، بالرغم من التحفظات الكبيرة على التوزيع الطائفي للدوائر الانتخابية ومن القناعة بمحدودية صلاحيات ودور المجلس البلدي، كان مصدر ذلك أيضا إظهار دعم الخطوات الإصلاحية الرامية إلى تقديم حياة عزيزة وكريمة لكل المواطنين.

لقد اتخذت المعارضة والقوى الشعبية والوطنية كل الوسائل السلمية لتوصيل صوتها لمن يهمه الأمر في الحكومة في أي شأن يخص الوطن والمواطنين من دون مجاملة أو مزايدة وكان همها المشاركة في رفع المظلومية و إحقاق الحق والعدالة للجميع من دون النظر إلى أي مردود خاص أو مادي. كان الولاء للوطن والمواطنين والمصلحة العامة هو عنوان المعارضة في أي تحرك تقوم به سواء كان إعلاميا أو اجتماعيا أو من خلال اللقاءات الخاصة الرسمية منها والشعبية. وان الموقف المرتقب من الجمعيات السياسية حيال الانتخابات النيابية سوف يصب أيضا في نفس المضمار. فكل من الدعوة الى دخول أو مقاطعة الانتخابات النيابية سيكون نابعا من الحفاظ على المصلحة العليا للوطن والحفاظ على حق المواطنين ومسئولية الأجيال القادمة.

ان العمل بمبادئ الديمقراطية يستدعي قبول الرأي الآخر وان كان مخالفا. وان كانت الموافقة على المشاركة في الانتخابات النيابية هو، عند البعض، دعم للمشروع الإصلاحي، فان آخرين يعتقدون بان مقاطعة هذه الانتخابات لا يعني إجهاضا بل دعما صادقا لبرامج التغيير الحقيقي في البلاد. فإذا كان دفع العربة إلى الأمام مهما وضروريا فان وضعها على السكة الصحيحة أهم واكثر خطورة.

إننا في الوقت الذي نحترم فيه الرأي القائل بالدخول في انتخابات أكتوبر القادم، فإننا نتوخى من الكتّاب وأصحاب الأعمدة الصحفية وأئمة الجماعة أن لا يفتحوا معارك جانبية مع المخالفين لهم في الرأي وأن يتم ترسيخ مبدأ "لا يفسد الاختلاف للود قضية" بدلا "إما معنا وإما علينا" حيث يتصف المفهوم الأخير بالإرهابية وتصفية الرأي الآخر وعدم القدرة على التعايش.

ونحن في الجمعيات السياسية نحترم كل الآراء ونعتقد بأن إفساح المجال للرأي الآخر سيثري التجربة الديمقراطية في البلاد ويرسخها كما هو معمول به في البلدان العريقة في الديمقراطية وذلك من دون المساس بمبادئ ودين وأعراف المجتمع الموقرة.

إننا ندعو هؤلاء جميعا الابتعاد عن كل ما يتسبب في خلق الفتنة وتمزيق الوحدة الوطنية وذلك من اجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بفعل تضحيات هذا الشعب كما نؤكد على حق كل المواطنين وجمعياتهم السياسية في إبداء وجهة النظر حيال قضاياهم المصيرية ماداموا واضعين نصب أعينهم مصلحة الوطن ومستقبل أجياله واتخاذ الموقف السلمي الذي يعكس تلك الوجهة من دون مخالفة لدستور البلاد والأعراف الدولية التي ضمنت وحفظت هذا الحق وعززته.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
جمعية التجمع القومي الديمقراطي
جمعية العمل الوطني الديمقراطي
البحرين: ١ أغسطس ٢٠٠٢م

نعارض المشروع التخريبي وندعو لمقاومة مدنية سلمية

تكرّست سياسة قمع حرية التعبير بحجب مواقع اضافية في الايام القليلة الماضية. وجاء قرار حجب تلك المواقع (مثل موقع الدراز ومقابة وغيرهما) للامعان في اهانة المواطنين وتكريس مشروع الاستبداد المقنّن. وكانت الحكومة قد حجبت قبل بضعة شهور خمسة مواقع اخرى من بينها الموقع الاليكتروني الخاص بحركة احرار البحرين ومنتديات البحرين وملتقى البحرين ومجموعة اوال. وجاء القرار الاخير الذي طلب من شركة الاتصالات تنفيذه على وجه السرعة ليكشف حقيقة بمشروع الاصلاحا الذي تشدقت به الحكومة وعرض للعالم بانه حوّل البحرين الى مملكة شبيهة ببأعرق الممالك الدستوريةا، وجعل دستور الحاكم الذي فرضه على الشعب في ١٤ فبراير الماضي بعد الغاء دستور البلاد الشرعي، مرجعية العمل السياسي في البلاد. ومنذ ذلك الوقت مارس الحكم نشاطه بدون الخشية من رقابة او محاسبة، ومنع اجهزة الاعلام الرسمية من نشر ما لا يتناسب مع مشروعه.

وللامعان في الاهانة أصدر الحكم قرارا جديدا بتحديد الدوائر الانتخابية للمجلس الصوري المزمع انتخاب اعضائه في اكتوبر المقبل، بشكل يخلو من العدالة ويكرّس الطائفية السياسية في ابشع اشكالها. وقد رفضت الجمعيات السياسية هذا التوزيع الطائفي غير العادل في بيان أصدرته مؤخرا. وبهذين القرارين أثبت الحكم قدرته على تمرير خططه مستغلا ما يعتقده من غياب المعارضة الحقيقية لمشروعه. وكما ذكر احد المقرّبين من الحكم في جلسة خاصة: ان الحكومة لا تشعر بوجود معارضة حقيقية للدستور الذي أعلنه الامير بعد الغاء الدستور السابق، وبالتالي فلماذا تتراجع عنه؟! ان هناك معارضة شعبية واسعة للدستور المفروض، ولذلك تميل الغالبية العظمى من ابناء البحرين لمقاطعة انتخابات اكتوبر، نظرا لاعتقادهم بان المشاركة في تلك الانتخابات توفر شرعية لدستور غير شرعي وتصادر التضحيات التي قدمها ابناء البحرين على مدى ثمانين عاما من اجل العيش في ظل حكم دستوري يحترم القانون ويلتزم بالاتفاقات والعهود مع الشعب.

القضية اليوم ليست محصورة على المشاركة في انتخابات اكتوبر او مقاطعتها، بل ان اغلب القرارات والاجراءات الصادرة عن الحكم تؤكد اسلوب التضليل والتشويش الذي مورس خلال عام التخدير واستمر بعد الغاء الدستور الشرعي. ولذلك تعتمل في نفوس الجيل الجديد من ابناء البحرين الذي اكتوى بنار الظلم والاستبداد وعانى التعذيب في السجون، مشاعر الاسى مما آلت اليه الامور حيث اصبحت البلاد محكومة بقوانين ومراسيم ملكية لا تعترف بوجود شعب البحرين بل تسعى لمصادرته في كل خطوة. وما سياسة تجنيس الاجانب الا مؤشر على عدم الاعتراف بوجود هذا الشعب، فالحكم يعتقد انه يملك الارض التي فتحها اجداده بقوة السيف وان له الحرية في تحديد هوية شعبها وتركيبته.

اننا نود التأكيد ان هذه العقلية لا يمكن ان يسمح لها بمصادرة حق الشعب في تحديد مصيره والمشاركة في ادارة شؤونه. ولا نعتقد ان وجود هذا النظام هو قدر محتوم لا مخرج منه. فالشعوب المستضعفة في بلدان الارض قاومت الاستبداد والقمع وحققت قدرا من حقوقها. وشعب البحرين اليوم ليس ملزما بالقرارات التي تصدر من جهة واحدة، وبالتالي فهو يرفضها من منطلق مبدئي ويصر على مقاومتها بكل الوسائل السلمية المتاحة. ويرى ان المشاركة في انتخابات اكتوبر اقرار بالغاء دستور البلاد الشرعي، وتكبيل للجيل الحاضر والاجيال المقبلة بقوانين قمعية ظالمة تكرّس الاستبداد وتصادر حقوق المواطنين في المشاركة الحقيقية في التشريع. كما انها تتضمن اعترافا بالموافقة على الغاء الدستور التعاقدي الشرعي وتغيير التركيبة السكانية للبلاد. ان معارضتنا لهذه الاجراءات انما هي نابعة من حرصنا على ان تعيش بلادنا في ظل حكم دستوري يحميه القانون المتفق عليه بين المواطنين والحكم، وتخرج من النفق المظلم الذي أدخلتها فيه عقلية القمع والاستبداد والاستحواذ والتعذيب. وهي نابعة ايضا من حرصنا على متابعة الملفات العالقة خصوصا ملف التعذيب وتغيير التركيبة السكانية والطائفية السياسية والتوزيع غير العادل للثروة والاصرار على حرمان المواطنين من تكافؤ الفرص واستمرار استقدام الاجانب لاحتلال الوظائف التي يحرم منها المواطنون.

يجد المواطنون اليوم انفسهم امام خيارات محدودة: فاما اقرار نمط الحكم الجديد الذي هو الاسوأ في تاريخ البحرين من حيث عمق التخريب السكاني والدستوري والاخلال بالوعود ومعاملة المواطنين بفوقية بغيضة تعتمد مبدأ المكرمات والعطايا، او مقاومته مدنيا بأساليب سلمية وفضح اساليبه امام العالم ومقاطعة كل مشاريعه التي تكرس الاستبداد والتخريب، خصوصا بعد ان تأكد ان مسايرة مشاريعه توفر لممارساته الملتوية شرعية شعبية يحتاجها امام الآخرين. نحن مع استمرار المقاومة المدنية السلمية للمشروع التخريبي، ومقاطعة بمشروع الاصلاحا بعد ان ثبت انه يهدف لتخريب البلاد، ومع الحفاظ على امن البلاد واستقرارها مع الاحتفاظ بحق الاحتجاج السلمي وفق نصوص دستور البلاد الشرعي. ونحن ضد مسايرة الحكم في مشروعه الذي يراهن على استبدال شعب البحرين بجاليات اجنبية يستقدمها علنا ويجنسها بقوانينه المفروضة. وسوف نحتفظ بحقنا في اعلان مواقفنا المعارضة للمشروع التخريبي، لا نخشى الا الله ولا نبتغي غير وجهه الكريم.

اللهم ارحم شهداءنا الابرار واجعل لهم قدم صدق عندك

حركة احرار البحرين الاسلامية
٢٨ اغسطس ٢٠٠٢

حذار من تنازلاتا شكلية لتمرير الدستور غير الشرعي

ثمة ظاهرة مقلقة تنتشر في بعض الاوساط تتمثل بحالة الانتظار السلبي للتطورات السياسية في البلاد، والتخلي عن الموقف الفاعل لفرض التغيير، والتشبث السلبي بالآمال الوردية بعيدا عن الواقع الصعب الذي فرضه العهد الجديد بقوة الحكم. ولهذه الظاهرة اسبابها، ولكن لها آثارها السلبية على المسيرة الوطنية لانها تمثل تراجعا عن الثوابت الاساسية التي توافقت عليها اغلب اطراف المعارضة على مدى اكثر من ربع قرن. هذا مع رسوخ القناعة بان باجمل الاياما قد انتهى في ١٤ فبراير الماضي، اليوم الذي اغتيل فيه دستور البلاد الشرعي، ووئدت فيه حركة الشعب. لقد بدأ عهد الدستور المفروض بقوة الحكم من طرف واحد، والتجنيس الهادف لتغيير تركيبة البلاد السكانية، والنظام الامني الذي يرأسه وزير تلطخت يداه بدماء ضحايا التعذيب، والاستبداد المقنن الذي يكرس السلطة بيد الملك ويتجاوز ابسط قواعد الديمقراطية، وتحدّي الارادة الشعبية المتمثلة برموز المعارضة والجمعيات السياسية المناضلة، ومنع المحاسبة الحقيقية لرموز الحكم الذين يتصرفون في ثروة البلاد كما يشاؤون. بدأ هذا العهد الاسود على خلفية عام التخدير واساليب التشويش والخداع ونكث الوعود والعهود، وعلى خلفية اعادة بناء جهاز التعذيب للتعاطي مع المعارضة المستقبلية بوحشية تتجاوز ما عاناه الشعب في الماضي، وعلى خلفية وسائل الترهيب والترغيب الهادفة لاحتواء العناصر الفاعلة وتحييدها. فها هو جهاز القمع الوطني يتصدى للمسيرة السلمية التي كانت ستخرج قبل يومين للاحتجاج على الغاء دستور البلاد الشرعي، فاذا بالمشهد الذي كان مألوفا خلال الحقبة السوداء يتجدد امام باحة مسجد رأس الرمان.

ازاء هذا الوضع، يسود الصمت القاتل الذي يوفر للنظام فرصة تنفيذ خطته الرهيبة، وينحصر العمل بمجالات الخطابة التي اصبحت تضيق يوما بعد آخر. فحرية التجمع ممنوعة لاكثر من خمسة اشخاص، والمؤسسات التي كانت تستضيف الندوات الجماهيرية ملتزمة بأوامر جهاز القمع التي تمنع اقامة تلك الندوات. وعما قريب سيصل المنع الى المساجد والنوادي والمآتم، فالمؤشرات على العودة التدريجية الى سلطة القمع كثيرة وليس من الحكمة الانتظار حتى يحدث ذلك التحول. وليس من الحكمة كذلك التزام الصمت والانشغال بانتخابات اكتوبر الصورية، فذلك فخ يخطط النظام منذ فترة لصيد الشعب به لكي تم تحييده كحركة سياسية تطالب بالحريات العامة التي كفلها الدستور الشرعي. فالنظام قد سخر امكانات الدولة لتهيئة المناخ للانتقال الى وضع جديد يتلاشى فيه اثر المعارضة بسبب توسع سكان البلاد وتعدد اجناسهم وشعور كل من فئاته بالحاجة لحماية النظام. هذه الخطة التي تكرر الحديث والاشارة اليها بالتصريح والتلميح من قبل النظام نفسه يتم تنفيذها بدون توقف او الالتفات الى بعض الاعتراضات التي تصدر هنا وهناك. وما لم يتم التصدي بكل الوسائل السلمية المشروعة لهذه الخطة الانقلابية فسوف تكون أسوأ الايام تلك التي لم نعشها بعد.

النظام يعي ما يدور في اذهان رموز المعارضة، وبالتالي فقد يسعى للمزيد من التشويش والتخدير بتقديم بعض التنازلات الشكلية في الاسابيع القادمة في محاولة لاحداث المزيد من شق الصف والتشوش في الاذهان. فما يهمه في هذه الفترة هو تمرير مشروع انتخابات اكتوبر لتكتمل الشرعية التي يريدها لدستوره المفروض على الشعب، وبالتالي فهو مستعد للتظاهر بالاستعداد للاستماع وتقديم بعض التنازلات، تماما كما فعل عندما أراد تمرير مشروع ميثاقه قبل عام ونصف. وما ان تحقق له ما يريد انقلب على كل الوعود المكتوبة والمنطوقة وفرض خطته الاساسية بحذافيرها. وبعد ان تم التصويت على ميثاقه اصبح يسعى لاقناع العالم بحصوله على تفويض شعبي لالغاء دستور البلاد الشرعي. فاذا تم الانسياق وراء مشروعه الانتخابي فسوف يكون ذلك اقرارا لدستوره غير الشرعي، الذي يخوّله باقامة نظام استبدادي مقنّن. فاذا كان الميثاق بوثاقا نظريا فان الدستور، اذا أقرّه الشعب بالمشاركة في الانتخابات التي ينص عليها، سوف يكون بوثاقا عمليا يصعب الانفلات منه. وبالتالي فسوف تكون المشاركة في انتخابات اكتوبر إقرارا بمبدأ الاستعباد وبناء نظام سياسي جديد على اساس العلاقة بين بالملكا و بالعبيدا الذي يكرسه نظام بالمملكة الدستوريةا التي أعطى الحاكم نفسه بموجبها كل ما يريد وحرم الشع من ابسط الحقوق التي تقرها المباديء الديمقراطية.

ان لدى شعب البحرين مطالب معتدلة طرحها منذ ثمانين عاما، ونجح في بداية مسيرته في فرض تغيير ايجابي بالغاء نظام العبودية الذي فرضه الشيخ عيسى بن علي، ولكنه اليوم يعود الى النقطة التي سبقت الاصلاحات الادارية آنذاك. مطلوب ان نعيد قراءة تاريخنا المعاصر لنسترجع روح التغيير التي دفعت أسلافنا للتضحية والنضال عقودا، والتي دفعت شباب الانتفاضة المباركة الى تسطير أروع البطولات في مواجهة نظام القمع، عندها سوف ندرك ضرورة الاستمرار في المطالبة السلمية بالحقوق المشروعة لشعب البحرين والتخلي عن عقلية الاستسلام والرضوخ للواقع المفروض بالقوة، او اقرار الدستور غير الشرعي وكل ما يترتب عليه مما يوفر للنظام الشرعية التي لا يوفرها الا الدستور التعاقدي الذي ألغاه الحاكم قبل ستة شهور.

طوبى لك يا أرض الابطال

بحـــرين ياألما من جـــرحنا الكلم ... ياشعلة سعرت في قلبي الضرم
حكامـها كـسـراب حل مـزرعـة .. ... والشعب تسلب منه أبسط النعم
قل للدمـوع التي تسـقي مـرابعـها ... هل كـان ثم ظلام غـير منصـرم
أصـبحت مـشـعل نور في غـياهبنا ... يضيء درب سـرانا غـير منهزم
وليلة زانت الدنيـا كـواكـبـهـا ... فـجرا يطل علينا بعد ذي الظلم
تصاعد الرفض في شعبي فألهمني ... بثـــورة لمنار العـــزم والكرم
اني هنا أصنع التـاريخ ملحـمـة ... فيها الاباء وفيـها شامخ الهرم
معي شباب الحمى لم ينكصوا ابدا ... فمن يضاهي شبابا عالي الهمم
الله اكـبـر لا تثنى عـزائمـهم ... عند النزال فهم في قمة الشمم

عندما تستبدل الحقوق بالمكرمات

كيف يكون شعور المواطن وهو يقرأ خبرا كهذا الخبر الذي يقول:
تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى يجري العمل حاليا لاقامة مشروع سكني جديد يضم خمسين وحدة سكنية يستفيد بها سكان العشش بالمجمع رقم ٣٣٢ في منطقة السقية.
وقد اكد محافظ العاصمة الشيخ حمود بن عبدالله آل خليفة ان هذه المكرمة الملكية تأتي في سياق المكرمات المتوالية التي تفضل بها عظمة الملك المفدى حرصا على رفع المستوى المعيشي وتوفير الرفاهية لجميع ابناء الوطن.
ألا يبعث هذا الخطاب على الغثيان والتقيؤ؟ فهل هذه «المكرمات» من المال الخاص للحاكم ا و عائلته؟ ام هي من اموال الشعب؟

أخبار لها دلالات

في اجتماع عقد مساء الثلاثاء ٢٧ اغسطس، حضره ٣٠٠ من الاعضاء وافق ٧٤ بالمائة من الحاضرين على اقتراح بمقاطعة الانتخابات الشكلية المزمع اقامتها الشهر المقبل، وذلك احتجاجا على الغاء دستور البلاد الشرعي ورفضا للدستور الجديد الذي فرضته الحكومة على شعب البحرين. وبهذا القرار أصبح الطريق مهيّأ لقرار عام برفض المشاركة يتوقع ان تتخذه الجمعيات السياسية الرئيسية. ويعتبر هذا القرار صفعة قوية لسياسة الخداع التي انتهجها الحكم بعنوان الاصلاح، ويتوقع ان تتصاعد المعارضة للنظام مجددا من اجل المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد الشرعي.

مازالت الكتابات مستمرة على جدران قرية كرزكان ، وهي عبارات تحمل في طياتها رفضا للواقع من دستور جديد وتجنيس وانتخابات قادمة. وقد كتبت عبارات على الجدران ، تندد وترفض سياسة الحكومة . ومن هذه الكتابات «الشعب يرفض التجنيس وبشدة ، فعلى الحكومة أن تلغي هذا الملف»، «الشعب الذي ضحى من أجل أن ينال حقوقه لا من أجل أن يقبل منحة من أحد ولا من أجل أن يقبل حلول عقيمة»، «الدستور هو الحل لهذه القضية ولن نقبل بغيره» . وهناك عبارات أخرى لها نفس المضمون.

شوهدت في ٢٠ اغسطس الكثير من الشعارات التي تناهض المجلس المذكورمكتوبة على مبنى البنك الوطني بمنطقة الدراز كالمطالبة بعودة دستور ١٩٧٣م والكثير من هذه الشعارات التي لم تره الحكومة منذ التوقيع على ميثاق الذل والخيانة الوطنية ونكث العهود. وبعد منتصف الليل وجدت السيارة التابعة للدغاع المدني والتي تحمل مضخة كبيرة لرش الصبغ على الكتابة تحاول جاهدة أن تمسح هذه الكتابات مما يدلل على أن حسن النية والتشدق بالديمقراطية غير موجود لدى الحكومة

تواصلت سياسة قمع حرية التعبير وذلك بغلق مزيد من المواقع الثقافية. فقد أغلقت شركة بتلكو، بأوامر من القيادات العليا، مواقع اليكترونية اخرى من بينها موقع الدراز وموقع مقابا، وكلاهما يهتم بالشأن الثقافية والاخبار المحلية الخاصة. وما تزال مواقع اخرى من بينها موقع حركة احرار البحرين مغلقة.